



الطلاق في الأردن 2015-2024

ماذا تخبرنا الأرقام؟

استقرار في عدد حالات الطلاق و27% منها قبل الدخول؟

من واجبات الأمانة العامة للمجلس الأعلى للسكان تقديم المعرفة والمعلومات عن الأحداث الديموغرافية المستندة إلى البيانات والأدلة المستقاة من المصادر الرسمية ذات العلاقة. وتستند هذه الإحاطة القصيرة عن الطلاق على بيانات دائرة قاضي القضاة وهي الشريك الأهم للمجلس في متابعة التغيرات المستمرة التي تطرأ على الحالة الزوجية لسكان الأردن، بسبب الوقائع اليومية عن الزواج والطلاق والتمل.

وفيما يلي حقائق أساسية عن الطلاق في الأردن خلال السنوات العشر 2015-2024:

(1) إن عدد حالات طلاق المتزوجات في الأردن للسنوات العشر 2015-2024 مستقرة بصورة عامة، مما لا يدعو إلى القلق؛

(2) إن 27% من حالات الطلاق خلال هذه السنوات العشر وقعت قبل الدخول، أي قبل أن يتم الزفاف أو العرس؛ وهذا يعني عدم وجود أطفال، مما يعزز فرص إعادة زواج الفتاة المطلقة في سنوات قادمة؛ ولذا نجد أن 19% من حالات الزواج خلال السنوات العشر الماضية كانت لنساء مطلقات، أي أُعيد زواجهن. كما أن 23% من إجمالي حالات الطلاق المسجلة كانت طلاقاً رجعيّاً، أي يمكن للزوج ارجاع زوجته في فترة العدة دون عقد أو مهر جديدين.

(3) تشير التجارب في عدة مجتمعات إلى استقراراً وأحياناً انخفاض في حالات الطلاق وفي حالات الزواج أيضاً، عندما ترتفع الأسعار وكلف المعيشة وتتردى الأحوال الاقتصادية.

(4) قد يحصل تزايد في عدد حالات الطلاق بسبب النمو السكاني والنمو المستمر في عدد المتزوجين وعدد الأسر، ولكن لم تحصل زيادة في معدل الطلاق في السنوات العشر الأخيرة في الأردن، إذ بلغ هذا المعدل في المتوسط 2.4 حالة طلاق لكل ألف من السكان، وينخفض هذا المعدل إلى نحو 1.8 حالة طلاق لكل ألف من السكان عند استبعاد حالات الطلاق قبل الدخول.

(5) إن تراث حديثي الزواج في إنجاب مولودهم الأول لحين التعافي من تبعات نفقات الزواج، يجنب صغار الأطفال تبعات الطلاق، إن وقع الطلاق مبكراً بعد سنوات قليلة من الزفاف.